**شروط القراءة وأثرها في الاستشهاد**

**معاني الفراء أنموذجا**

د.عبدالله بن محمد حامد اللحياني

 جامعة أم القرى

 المملكة العربية السعودية

**ملخص البحث**

 **هذا بحثٌ قامَ على تأكيدِ العلاقةِ بينَ النَّحوِ والنُّحاةِ من جهةٍ ، والقراءةِ والقرَّاءِ من جهةٍ أخرى ، اتخذتُ كتابَ (معاني القرآن) للفراءِ الكوفيِّ مادةً لهُ فكشفتُ عن أنَّ شروطَ القراءةِ الَّتي استقرَّ أمرُها عندَ المتأخرينَ كانت صدًى لما عندَ المتقدمينَ ومنهم النُّحاةُ وعلماءُ العربيَّةِ ، ويتجلَّى ذلك بوضوحٍ عندَ الفراءِ المتوفى سنةَ سبعٍ ومائتين، وقد جاءَ في مقدمةٍ أبنتُ فيها عن قيمةِ القراءاتِ في الدَّرسِ النَّحويِّ ، وردتُ الخصومةَ المفتعلةَ بينَ النَّحاةِ و القرَّاءِ ، وبيَّنتُ أنَّ النُّحاةَ لم يكونوا بِدْعًا في إنكارِ بعضِ القراءاتِ، ثم تحدثتُ بإيجازٍ عنِ الفرَّاءِ ومعانيهِ ، وأشرتُ بعدُ إلى شروطِ القراءةِ المقبولةِ وعنايةِ الفرَّاءِ بها واحتكامهِ إليها، وأثرِها على الاستشهادِ بها عندَهُ .**

 **مقدمة :**

 الحمدُ للهِ الَّذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالحاتُ ، أنزلَ كتابَهُ آياتٍ بيِّناتٍ ، محكمةً وأًخَرَ متشابهات ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ فُتِحتْ لهُ أَبوابُ السَّمواتِ ، وعلى آلهِ و صحابتِهِ أهلُ المكرمات، أمَّا بعدُ

 فإنَّ أوثقَ عُرى الاحتجاجِ في العربيةِ ولها السَّماعُ ؛ لأنكَ إنما تنطقُ بلغتِهم ، وتحتذي سمتَ كلامِهم وأمثلتِهم ، حتى " إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيءٍ ما ، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيهِ بشيءٍ آخرَ على قياسِ غيرِهِ فدعْ ما كنتَ عليهِ إلى ما هم عليهِ " .[[1]](#footnote-1)

 **وإنَّ ذروةَ سنامِهِ القرآنُ ، و ما قُرئَ بهِ ، أجمعَ على ذلكَ النُّحاةُ ، قالَ الفرَّاءُ** " والكتابُ أعربُ وأقوى في الحُجَّةِ منَ الشِّعرِ " [[2]](#footnote-2) ، و " قالَ محمدُ بنُ يزيدَ : يردُّ عَلَى مَنِ ادّعى أَنَّ هذَا مَجراهُ مَجرى الضرورةِ القرآنُ أفصحُ اللُّغاتِ وسيدُها ، وما لا تَعَلَقُ بهِ ضَرورةٌ ، ولا يَلْحقُهُ تَجَوُّزٌ " . [[3]](#footnote-3)

 **و المنارُ في ذلك ما قالَهُ** السُّيوطيُّ : " أما القرآنُ فكلُّ ما ورد أنه قُرئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربيةِ, سواءٌ كان متواترا , أو آحادا , أو شاذا . **وقد أطبقَ الناسُ [ يعني علماءَ العربيةِ ] على الاحتجاجِ بالقراءاتِ الشاذةِ في العربيةِ إذا لم تخالفْ قياسًا معلومًا, بل ولو خالفتْهُ يُحتجُّ بها في مثلِ ذلكَ الحرفِ بعينهِ, وإنْ لم يجزِ القياسُ عليه**, كما يُحتجُّ بالمجُمعِ على ورودِهِ ومخالفتِهِ القياسَ في ذلك الواردِ بعينهِ, ولا يُقاسُ عليه, نحو: استحوذ , ويأبى .

 **وما ذكرتُهُ من الاحتجاجِ بالقراءةِ الشاذةِ لا أعلمُ فيهِ خلافًا بين النحاةِ** , وإنِ اخْتُلفَ في الاحتجاجِ بها في الفقهِ " . [[4]](#footnote-4)

 وإنَّ النَّاظرَ في كتبِ النحوِ لا يعدمُ الإشارةَ إلى أنَّ القراءةَ سنةٌ متَّبعةٌ لا تُخالَفُ ، وإنْ كانَ الأفصحُ في العربيةِ غيرَها، فها هو ذا سيبويهِ إمامُ النُّحاةِ يقولُ:" فأمَّا قولُهُ عزّ وجلّ:{ إنَّا كلَّ شيءٍ خَلِقْنَاهُ بِقَدَرٍ }[[5]](#footnote-5) ، فإِنّما هو على قولِهِ:( زيداً ضربتُه )، وهو عربيٌّ كثيرُ . وقد قرأََ بعضُهم:{ وأمَّا ثمودَ فهديناهُمْ } [[6]](#footnote-6) ، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءةَ السُّنَّةُ ". [[7]](#footnote-7)

 وفي المقتضبِ للمبرِّدِ قالَ عنْ جوازِ الهمزِ إذا التقتْ واوٌ في أوَّلِ الكلامِ إلى جانبِها واوٌ، والأولى مضمومةٌ : " ومثلُ ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ:{ ما وُورِيَ عَنْهُما مِنْ سَوْآتِهِما } [[8]](#footnote-8) ، ولو كانَ غيرَ القرآنِ لكانَ همزُ الواحدِ جائزًا ". [[9]](#footnote-9)

 ويقول الدَّاني إمامُ علمِ القراءاتِ : " وأئمةُ القُرَّاء لا تعملُ في شيءٍ من حروفِ القرآنِ على الأفشى في اللغةِ والأقيسِ في العربيةِ، بل على الأثبتِ في الأثرِ والأصحِّ في النَّقلِ، وإذا ثبتتِ الرِّوايةُ لم يردَّها قياسُ عربيةٍ ، ولا فُشُوُّ لغةٍ ؛ لأن القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ يلزمُ قبولُها والمصيرُ إليها " ، وقد رُويَ عن زيدِ بنِ ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ " القراءةُ سنةٌ متبعةٌ " .

 إذا تقرَّرَ ذلكَ وسلَّمنا بهِ فما الذي دفعَ بعلماءِ العربيَّةِ إلى ردِّ بعضِ القراءات ، و تلحينِها ؟

 إنَّ علومَ العربيَّةِ عامَّةً والنَّحوَ خاصةً ما قامَ إلا حفظًا للغةِ القرآنِ الكريمِ بعدَ أن شاعَ اللحنُ والفسادُ ، أجمعت على ذلك الآثارُ التي نُقلتْ عن سببِ وضعِهِ ، ولقد كانَ من أوائلِ النحاةِ من هو معدودٌ في القرَّاء .

 وإنَّ علماءَ القراءةِ يشترطونَ لصحةِ القراءةِ وقبولِها موافقةَ العربيَّةِ ولو بوجهٍ ، ويذهبُ جمهورُهم إلى **ردِّ الشَّاذِّ ولو صحَّ سندًا فلا يقرأُ بهِ** ، كقراءةِ ابن عباسٍ وابن مسعودٍ رضي الله عنهم ، وذهب بعضُ من أجازَ القراءةَ بهِ إلى أنَّهُ لا يقرأُ بهِ في الواجبِ كالصلاةِ ، وعلَّلوا ذلك بنسخهِ في العرضةِ الأخيرةِ على الحبيبِ المصطفى صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ، و بإجماعِ الصحابةِ على صنيعِ عثمانَ رضيَ الله عنهم جميعًا ، أو أنها لم تُنقلْ نقلا يثبتُ بمثلِهِ القرآنُ [[10]](#footnote-10) ، وهم في ردِّهم هذا يعودونَ لأصولِهمْ ، فلا يُنكرُ عليهمْ .

 والنُّحاةُ كلُّهم مجمعونَ على أن ليسَ في القرآن ما لا يجوزُ في العربيَّةِ ، فقد نزلَ {بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ}، بل إذا ما جازَ في التَّخريجِ وجوهٌ فإنَّهُ يُنأى بهِ عمَّا لا يجوزُ إلا في الضرورةِ ، و يكونُ حملهُ ـ مع مراعاةِ المعنى ـ على أقوى الوجوهِ في العربيِّةِ هو الوجهُ،فإذا جاءَ الحرفُ في القرآنِ على ما لم يبلغْهُ علمُهمْ واستقراؤُهم ، وما لا يتخرَّجُ على أصولِهمْ دعاهمْ ذلكَ إلى ردِّهِ شكًا في صحةِ سندهِ، أو تنزيهًا عنْ أنْ يكونَ في القرآنِ ما هو رديءٌ في لسانِ العربِ نثرًا ، أو لا يسوغُ مثلُهُ إلا في الضرائر شعرًا، أو دعوةً لإعادةِ النظرِ فيهِ ، أو دفعًا لأنْ يُقاسَ عليهِ ، وهم في ذلكَ يعودونَ لأصولِهمْ ، فكيفَ ينكرُ عليهمْ خاصةً المتقدمينَ منهم ؟

 وحفصُ بنُ سليمان الأسديُّ أحدُ راويَيْ عاصمِ بنِ أبي النُّجودِ قيلَ عنهُ عندَ المحدِّثينَ " متروكُ الحديثِ ... ، وعنِ ابنِ مَعينٍ ليسَ بثقةٍ، وقالَ ابنُ المدينيِّ: ضعيفُ الحديثِ وتركتُهُ على عمدٍ، وقال الجَوْزَجانيُّ: قد فُرِغَ منهُ منْ دهرٍ، وقالَ البُخاريُّ: تركوهُ، وقال مُسلمٌ: متروكٌ، وقال النَّسائيُّ: ليسَ بثقةٍ ولا يكتبُ حديثُهُ، وقال في موضعٍ آخرَ: متروكُ الحديثِ، وقال صالحُ بنُ محمدٍ: لا يكتبُ حديثُهُ وأحاديثهُ كلُّها مناكيرُ، وقال السَّاجيُّ: يحدثُ عن سِماكٍ وغيرِهِ أحاديثَ بواطيلَ، وقال أبو زُرعةَ: ضعيفُ الحديثِ، وقال ابنُ أبي حاتمٍ: سألتُ أبي عنه فقالَ لا يكتبُ حديثهُ هو ضعيفُ الحديثِ لا يُصدَّقُ متروكُ الحديثِ ... " . [[11]](#footnote-11)

 ولكنّهُ في ميزانِ علماءِ القراءاتِ إمامٌ ثَبْتٌ و متقنٌ مجوِّدٌ ، و لهذا قالَ الذهبيُّ عنه في ميزانِ الاعتدالِ :" كانَ ثبتًا في القراءةِ واهيًا في الحديثِ؛ لأنهُ كانَ لا يتقنُ الحديثَ ويتقنُ القرآنَ ويجودُهُ، وإلا فهو في نفسهِ صادقٌ " [[12]](#footnote-12)، وقالَ في السِّيرِ: " وما زالَ في كلِّ وقتٍ يكونُ العالمُ إمامًا في فنٍّ مقصرًا في فنونٍ. وكذلكَ كانَ صاحبهُ حفصُ بنُ سليمانَ ثبتًا في القراءةِ، واهيًا في الحديثِ، وكانَ الأعمشُ بخلافهِ كانَ ثبتًا في الحديثِ، ليِّنًا في الحروفِ "، وقالَ في موضعٍ آخرَ :" وقولُ الدَّارقطنيّ : ضعيفٌ، يريدُ في ضبطِ الآثارِ.أمَّا في القراءاتِ فثبتٌ إمامٌ.وكذلكَ جماعةٌ من القُرَّاءِ أثباتٌ في القراءةِ دونَ الحديثِ، كنافعٍ، والكسائيِّ، وحفصٍ، فإنهم نهضوا بأعباءِ الحروفِ وحرَّروها، ولم يصنعوا ذلكَ في الحديثِ، كما أنَّ طائفةً من الحفَّاظِ أتقنوا الحديثَ، ولم يُحْكِموا القراءةَ.وكذا شأنُ كلِّ من بَرَزَ في فنِّ، ولم يعتنِ بما عداهُ.والله أعلمُ " .[[13]](#footnote-13)

 وأوردَ ابنُ الجزريِّ قراءةَ ابنِ عامرٍ قولَهُ تعالى:{زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} [[14]](#footnote-14) بِضَمِّ الزَّايِ وَكَسْرِ الْيَاءِ مِنْ (زُيِّنَ) وَرَفْعِ لامِ (قَتْلُ) ، وَنَصْبِ دالِ (أَوْلادَهُمْ) وَخَفْضِ هَمْزَةِ (شُرَكَائِهِمْ) بِإِضَافَةِ (قَتْلُ) إِلَيْهِ، وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ المضافِ، وَهُوَ (قَتْلُ) وَبَيْنَ (شُرَكَائِهِمْ) ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ، وَهُوَ (أَوْلادَهُمْ) ، ثم قالَ بعدَ إنكارِهِ على الزَّمخشريِّ وثنائهِ على ابن عامرٍ:"وَأَوَّلُ مَنْ نَعْلَمُهُ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ وَرَكِبَ هَذَا الْمَحْذُورَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ بَعْدَ الثَّلاثِمِائَةٍ، وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ سَقَطَاتِ ابْنِ جَرِيرٍ حَتَّى قَالَ السَّخَاوِيُّ: قَالَ لِي شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ: إِيَّاكَ وَطَعْنَ ابْنِ جَرِيرٍ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ " .[[15]](#footnote-15)

 ولا شكَّ أنَّ ابنَ جريرٍ إنَّما حَكمَ على قراءةِ ابنِ عامرٍ بناءً على ما استقرَّ عندهُ من علمٍ بهذه القراءة ، ولو ثبتَ تواترُها لديهِ لما وَسِعَهُ ردُّها ولا إنكارُها .

 وهاهو ذا ابنُ مجاهدٍ وهو من سبَّعَ السبعةَ بعدَ أنْ ذكرَ أنَّ ابنَ عامرٍ وحدَهُ قرأَ بنصبِ {فيكون} في قولِهِ تعالى:{بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [[16]](#footnote-16)، ورفعَها باقي السَّبعةِ، يقولُ : " وهو غلطٌ " .[[17]](#footnote-17)

 وقالَ عنْ آيةِ سورةِ آل عمران: " { قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [[18]](#footnote-18) : " قرأَ ابنُ عامرٍ وحدهُ:{كنْ فيكونَ} بالنَّصبِ، قالَ أبو بكر:وهو وهمٌ، وقالَ هشام بنُ عمارٍ:كانَ أيوبُ بنُ تميمٍ يقرأُ { فيكونَ } نصبًا، ثمّ رجعَ فقرأَ { فيكونُ } رفعًا " . [[19]](#footnote-19)

 **الفرَّاء ومعانيه : [[20]](#footnote-20)**

 هو الأمامُ الحافظُ أبو زكريا يحيى بنُ زيادِ بنِ عبدِ الله بنِ منظورٍ الدَّيلميّ مولاهم ، الكوفيُّ النَّحويُّ . لُقَّبَ بالفرَّاء ؛ لأنَّهُ كانَ يَفري الكلامَ ، أي : يُحسنُ تقطيعَهُ وتفصيلَهُ .

 قالَ سَلَمَةُ : "إنِّي لأعجبُ منَ الفراءِ يُعظِّمُ الكسائيَّ وهو أعلمُ بالنَّحوِ منهُ " .

 وقالَ ثعلبٌ غيرَ مرّةٍ : " لولا الفرَّاءُ ما كانتْ عربيةٌ ؛ لأنَّهُ حصَّنها وضبطَها ، ولولا الفرَّاءُ لسقطتِ العربيةُ ؛ لأنَّها كانتْ تُتَنازعُ ويدَّعيها كلُّ من أرادَ، و يتكلَّمُ النَّاسُ فيها على مقاديرِ عقولِهم وقرائحِهم فتذهبُ " .

 كانَ أبرعَ الكوفيينَ وأعلمَهم ، وقال أبو بكر بنُ الأنباريّ : " لو لم يكن لعلماءِ بغدادَ والكوفةِ من علماءِ العربيَّةِ إلا الكسائيَّ والفرَّاءَ لكان لهم بهما الافتخارُ على جميع النّاس ، وكان يقالُ : الفراءُ أميرُ المؤمنينَ في النَّحوِ " .

 قالَ ثعلبٌ : " كُتبُ الفرَّاءِ لا يُوازى بها كتابٌ ، وقد أملى الفرَّاءُ كتبَهُ كلَّها حفظًا إلا كتابينِ ، ويذكرُ أبو العباسِ ثعلبٌ السببَ في إملاءِ كتابِ معاني القرآنِ ، وذلكَ " أنَّ عُمرَ بنَ بكيرٍ كانَ من أصحابهِ ، وكانَ معَ الحسنِ بنِ سهلٍ ؛ فكتبَ إلى الفرَّاءِ : إنَّ الأميرَ الحسنَ بنَ سهلٍ لا يزالُ يسألُني عن أشياءَ منَ القرآنِ، فلا يحضرُني عنها جوابٌ ؛ فإنْ رأيتَ أنْ تجمعَ لي أصولا ، وتجعلَ في ذلكَ كتابًا نرجعُ إليهِ فعلتَ ".

 فقالَ لأصحابهِ : اجتمعوا حتى أُمليَ عليكم كتابًا في القرآنِ ، وجعلَ لهم يومًا ؛ فلمَّا حضروا خرجَ إليهم ، وكانَ في المسجدِ رجلٌ يؤذِّنُ ويقرأُ بالنَّاسِ في الصَّلاةِ ؛ فالتفتَ إليهِ الفرَّاءُ ؛ فقالَ لهُ : اقرأْ بفاتحةِ الكتابِ نفسِّرْها ثمَّ مرَّ في الكتابِ كلِّهِ ؛ يقرأُ الرَّجلُ ، ويفسِّرُ الفرَّاءُ.

 وقد حضرَ إملاءَ الكتابِ جمعٌ غفيرٌ لم يُضبطْ عددُهم ؛ عُدَّ القضاةُ منهم ؛ فكانوا ثمانينَ قاضيًا .

 ولمعاني الفرَّاء طريقانِ : روايةُ محمدِ بنِ الجهمِ السِّمَّريّ ، ورواية سلمةَ بنِ عاصم ، و هي أجودُ الروايتينِ ، قال أبو بكر بنُ الأنباريّ : " كتابُ سلمةَ في معاني القرآن للفراءِ أجودُ الكتبِ ؛ لأن سَلمةَ كانَ عالمًا ، وكانَ يراجعُ الفرَّاءَ فيما عليهِ ويرجعُ عنهُ " .

 توفي الفراءُ سنة سبعٍ ومائتينِ بطريقِ مكة ، وعمرُهُ ثلاثٌ وستون ، وقيل : سبعٌ وستون سنةً .

 **شروطُ القراءةِ الصَّحيحةِ :**

 قالَ ابن الجزريّ : " كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الأَرْكَانِ الثَّلاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ" . [[21]](#footnote-21)

 ثمَّ شرعَ ـ رحمه الله ـ في شرحِ تلكَ الشروطِ : [[22]](#footnote-22)

 فالشرطُ الأوَّلُ: موافقة اللغة العربية ولو بوجهٍ، أي: أنْ يكونَ لها وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ النَّحْوِ، "سَوَاءٌ كَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلافًا لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّاهُ الأئِمَّةُ بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، إِذْ هُوَ الأَصْلُ الأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الأَقْوَمُ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي رُكْنِ مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَكَمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنْكَارُهُمْ، بَلْ أَجَمَعَ الأَئِمَّةُ الْمُقْتَدَى بِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَبُولِهَا " .

 والشَّرطُ الثَّاني: موافقة أحد المصاحف ولو احتمالا:" ِإذْ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ الصَّرِيحَةُ، وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرًا وَهُوَ الْمُوَافَقَةُ احْتِمَالا، فَإِنَّهُ قَدْ خُولِفَ صَرِيحُ الرَّسْمِ فِي مَوَاضِعَ إِجْمَاعًا نَحْوَ: (السَّمَوَاتُ وَالصَّلِحَتُ وَالَّيْلِ وَالصَّلَوَةَ وَالزَّكَوَةَ وَالرِّبَوا) "

 والشَّرطُ الثَّالثُ: صحةُ السَّندِ : وذلكَ " أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ كَذَا حَتَّى تَنْتَهِيَ، وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَئِمَّةٍ هَذَا الشَّأْنَ الضَّابِطِينَ لَهُ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْغَلَطِ أَوْ مِمَّا شَذَّ بِها بَعْضُهُمْ " .

 ولا أشكُّ أنَّ هذهِ الشُّروطَ أُخِذتْ من سنَّةِ الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ، و فعلِ صحابتِهِ رضيَ الله عنهم ، فقد احتكم عمرُ بنُ الخطابِ ، و هشامُ بنُ حكيمٍ رضي الله عنهما إلى الرسولِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ ، و في هذا طلبٌ للسندِ ، بهِ تمسَّكَ من تمسَّكَ بقراءتهِ من الصحابةِ في عهدِ عثمانَ رضي الله عنهُ ؛ لأنهُ كما قيلَ: ما كانَ ليتركَ قراءةً سمعها من رسولِ الله صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، وقد رُوِيَ ذلك عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنهُ ، كما أمر صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ بكتابةٍ القرآنِ واتَّخذَ لذلكَ كتَبَةً، و أزداد الأمرُ وضوحًا، وشرطُ الرَّسمِ رسوخًا بكتابةِ المصاحفِ على الَّلفظِ الذي استقرَّ عليهِ العملُ في العرضةِ الأخيرةِ عن النَّبي صلَّى الله عليهِ وسلَّم في عهدِ عثمانَ بنِ عفَّانَ رضيَ الله عنهُ بمشورةِ الصَّحابة رضي الله عنهم، واتفاقٍ منهم، فأخذَ المسلمون بها، وتركوا ما خالفَها .

 فإذا نظرنا في كتابِ معاني القرآنِ للفراءِ المتوفَّى كما مرَّ في سنةِ سبعٍ ومائتينِ وجدنا هذهِ الشروطَ عينَها ، واجتماعُها سببٌ للأخذِ بها، وعدمِ مخالفتِها حيثُ يقولُ:" اتِّباعُ المصحفِ إذا وجدتُ له وجهًا من كلامِ العربِ، وقراءةِ القُرّاء أحَبُّ إلىَّ منْ خلافهِ " [[23]](#footnote-23) ، فالمختارُ عندَهُ أنْ يتَّبعَ رسمَ المصحفِ حينَ يجتمعُ مع موافقةِ العربيَّةِ ولو بوجهٍ ، ويُروى عن القُرَّاءِ ، وتأملْ تنكيرَهُ لـ (وجهًا) في موافقةِ العربيَّةِ فيشملُ الشَّاذَّ والنادرَ وما لا ينقاسُ ، و جمعِهِ (القُرَّاء) وما يشي بهِ من معنى الاستفاضةِ والشُّهرةِ.

 **موقف الفرَّاء من القراءات في ظلِّ شروطِ صحَّتِها :**

 بلغَ عددُ الآياتِ القرآنيةِ التي أشارَ الفرَّاءُ إلى أوجهٍ من القراءةِ فيها ما يقارب خمسًا وثمانينَ وسبعَ مائةِ آية، منها ما بناهُ على قراءةٍ قرئتْ بها ، و منها ما ذكرهُ على أنَّهُ وجه جائزٌ في العربية وكثيرا ما يصادفُ ذلك وجهًا قُرئت بهِ الآيةُ، أكانَ هذا الوجهُ صحيحًا أم شاذًّا، ولكنَّهُ لم يحفظه فيهِ ، فلم يشر إليهِ قراءةً.

 إنَّ ممَّا لاشكَّ فيهِ أن معاني القرآن للفرَّاءِ من أهمِّ مصادرِ النحوِ الكوفيِّ عامَّة ، ونحوِ الفرِّاء خاصَّة، وقد كانَ الفرَّاء يسيرُ في ظلِّ القراءاتِ يستنبطُ منها قواعدَهُ وأصولَهُ النحويَّةَ ، ويكفي أن أشير إلى مثالينِ يدلِّلُ فيهما على قواعدَ كلّيَّةٍ بالقرآنِ الكريمِ يستنبطها، ويحكمُ باطِّرادِها ، يقولُ عندَ قولِهِ عزَّ وجلَّ:{وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ} [[24]](#footnote-24): "{وَجِلَة من أنهّم}، فإذا ألقيتَ (مِن) نصبتَ ، وكلُّ شيءٍ في القرآنِ حذفتَ منه خافضًا فإنَّ الكسائيَّ كَانَ يَقولُ: هو خَفضٌ عَلَى حَالِهِ. وقد فسّرنا أنَّهُ نصبٌ إذا فُقِدَ الخافضُ ". [[25]](#footnote-25)

 ويقولُ في ( ذهبًا ، وصيامًا ) من قولِهِ تعالى:{ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً} [[26]](#footnote-26) ، و قولِهِ سبحانَهُ وتعالى:{أوْ عَدْلُ ذلك صِيَاماً} [[27]](#footnote-27) : " وإنَّما يُنصبُ على خروجِهِ من المقدارِ الذي تراهُ قد ذُكرَ قبلَهُ، مثل (ملءُ الأرضِ)، أو (عَدْلُ ذلك)، فالعَدْلُ مقدارٌ معروفٌ، وملءُ الأرضِ مقدارٌ معروفٌ، فانصبْ ما أتاكَ على هذا المثالِ ما أُضيفَ إلى شيءٍ لهُ قدْرٌ". [[28]](#footnote-28)

 فإذا نظرنا إلى ذلكَ من الجهةِ التي يُعنى بها هذا البحثُ مِمَّا يتعلَّق بشروطِ القراءةِ وجدنا ذلكَ مبثوثًا في معانيهِ لا تخطئُهُ العينُ .

 أمَّا السَّندُ فهو شديدُ الاعتدادِ بهِ ، وأعلاهُ ما اجتمعَ عليهِ القرَّاءُ ، أو منْ يسمِّيهم العامةَ أحيانا، أو أكثرُهم، فيقدِّمُ قراءتَهم وإنْ نقلَ عنْ أحدِ القرَّاءِ غيرَ تلكَ القراءةِ مما يجوزُ مثلُها، قالَ: "{يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ} [[29]](#footnote-29) واجتمعَ القرَّاءُ على (يُخْرِبونَ) إِلا عبدَالرحمن السُّلمىَّ، فإنَّهُ قرأَ (يخرّبون)...، وكلٌّ صوابٌ. والاجتماعُ من قراءةِ القُرَّاءِ أحبُّ إلىَّ". [[30]](#footnote-30)

 وجاءَ في موضعٍِ آخرَ "وقوله:{وَآخَرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ...} [[31]](#footnote-31) ، قرأ الناس (وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ) إلاّ مجاهداً فإنه قرأَ (وَأُخَرُ) كأنه ظنّ أن الأزواج لا تكون من نعتٍ واحِدٍ. وإذا كان الاسم فعلاً جاز أن ينعت بالاثنين والكثير؛ كقولك في الكلام: عذاب فلان ضروب شتّى وضربان مختلفان. فهذا بَيّن. وإن شئت جَعلت الأزواجَ نعتاً للحَميم وللغساقِ ولآخَرِ، فهنَّ ثلاثةٌ، وأنْ تجعَلْهُ صفةً لواحدٍ أشبهُ، والذي قالَ مجاهدٌ جَائزٌ، ولكنِّى لا أستحبُّهُ لاتّباعِ العَوَامِّ وبيانِهُ في العربيَّةِ. [[32]](#footnote-32)

 وقالَ عندَ قولِهِ عزَّ وجلَّ:{وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى} [[33]](#footnote-33) : " والقراءُ مجتمعون على تشديدِ {قَدّرَ}، وكانَ أبو عبدِالرحمنِ السُّلَمِىِّ يقرأُ: (قَدَر) مخفَّفةً، ويرونَ أنَّها من قراءةِ عليِّ بنِ أبى طالبٍ (رحمه الله)، والتَّشديدُ أحبُّ إلىَّ لاجتماعِ القُرَّاءِ عليهِ". [[34]](#footnote-34)

 وقـالَ عندَ قولِهِ تعالى:{ لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ...}[[35]](#footnote-35) في {ويتوب} :"بالنصب عَلَى الإتباعِ، وإنْ نويتَ بهِ الائتنافَ رفعتهُ، كما قالَ:{لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الأرْحَامِِ} [[36]](#footnote-36) ، إلا إنَّ القراءةَ {وَيَتُوبَ} بالنَّصبِ ". [[37]](#footnote-37)

 ولكنَّهُ مع ذلكَ لا يردُّ وجهًا خالفَ القرَّاءَ قد قُرئَ بهِ ، بل قد يستحسنهما ، أو يحكمُ بصوابهما، قالَ عندَ قولِهِ تعالى: {وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ...} [[38]](#footnote-38) ، فهذا وجهٌ قد قرأتْ بهِ العامَّةُ. وقرأَ أصحابُ عبدِ الله :{ولا تَقْتلوهم عِند المسجِد الحرام حتى يَقْتلوكم فيه فإن قَتَلوكم فاقتلوهم}، والمعنى ههنا: فإنْ بدؤوكم بالقتلِ فاقتلوهم. والعربُ تقولُ: قد قُتِل بنو فلانٍ، إذا قُتِل منهم الواحدُ. فعلى هذا قراءةُ أصحابِ عبدِالله. وكلٌّ حسنٌ. [[39]](#footnote-39)

 وقالَ تعالى: { هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ} [[40]](#footnote-40) ، قالَ الفرَّاءُ:"وقوله: {يُسَيِّرُكُمْ...}قراءةُ العامّةِ. وقد ذُكرَ عن زيدِ بنِ ثابتٍ (ينشرُكمْ) قرأَها أبو جعفر المدنيُّ كذلك. وكلٌّ صوابٌ إنْ شاءَ الله". [[41]](#footnote-41)

 ومما يلاحظ على الفراء في معانية شدَّةُ اعتدادهِ بقراءةِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ ، و أُبيٍّ رضيَ الله عنهما، وقد اعتمدَ عليهما كثيرًا ـ خاصة ابنَ مسعودٍ ـ في التَّوجيه و التَّرجيحِ، فعند قولهِ تعالى: {اهْبِطُواْ مِصْراً... } [[42]](#footnote-42) قالَ :"كُتبت بالألفِ، وأسماءُ البُلدان لا تنصرفُ خَفَّت أو ثَقُلت، وأسماءُ النِّساءِ إذا خَفَّ منها شيءٌ جرى إذا كانَ على ثلاثةِ أحرْفٍ وَأَوْسَطُها ساكنٌ مثلُ (دَعْدٍ وهِنْد وجُمْل). وإنما انصرفتْ إذا سُمَّي بها النِّساء؛ لأنها تُردَّد وتَكثُر بها التّس‍ميةُ فتَخِفُّ لكثرتِها، وأسماءُ البلدانِ لا تكادُ تعودُ. فإنْ شئتَ جعلتَ الألفَ التي في{مِصْرَا} ألفًا يُوقَفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تنوِّنْ, كما كتبوا {سَلاَسِلاً}،و{قَوَارِيرًا} بالألفِ، وأكثرُ القرَّاءِ على تركِ الإجراءِ فيهما. وإنْ شئتَ جعلتَ {مِصْرَ} غيرَ المصرِ التي تُعرَفُ، يريدُ: اهبطوا مِصرًا من الأمْصارِ، فإنَّ الذي سألتم لا يكونُ إلا في القُرَى والأمصارِ. والوجهُ الأوّلُ أحبُّ إليَّ؛ لأنَّها في قراءةِ عبدِ الله {اهْبِطوا مِصْرَ} بغيرِ ألفٍ، وفي قراءةِ أُبَىًّ: {اهْبِطُوا فَإنّ لَكُمْ ما سَأَلْتُم واسْكُنُوا مِصْرَ}، وتصديقُ ذلك أنَّها في سورة يوسف بغير ألف: {ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللّهُ آمِنِينَ}. [[43]](#footnote-43) وقالَ الأعمشُ وسئل عنها فقال: هي مصر التي عليها صالحُ بنُ عليّ ". [[44]](#footnote-44)

 وأمَّا موافقةُ رسمِ المصحفِ ، فقدْ كانَ لهُ شأنُهُ عندَهُ،وكثيرًا ما يعبِّرُ عنهُ بـ (الكتاب)، فهو يقولُ مثلا: "وقوله: {لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ} [[45]](#footnote-45) وهو ما ينتفع به من أوبارها. وكتبت بغير همز لأن الهمزة إذا سكن ما قبلها حذفت من الكتاب " . [[46]](#footnote-46)

 ونراهُ يحتجُّ بالرسمِ في اختيارهِ للقراءةِ الموافقةِ لهُ وردِّه لما عداها يقول: "وقوله: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ...} [[47]](#footnote-47) ، لا تُهمزُ في شيءٍ منَ القرآنِ؛ لأنَّها لو هُمزَتْ كانتْ "اسْأَل" بألفٍ. وإنَّما (ترك همزها) في الأمرِ خاصَّة؛ لأنَّها كثيرةُ الدَّوْرِ في الكلامِ؛ فلذلكَ تُركَ همزُهُ كما قالوا: كُلْ، وخُذْ، فلم يهمِزوا في الأمرِ، وهمزوهُ في النَّهى وما سِواهُ. وقد تَهْمِزُهُ العربُ. فأمَّا في القرآن فقد جاءَ بتركِ الهمزِ. وكانَ حمزةُ الزَّياتُ يهمزُ الأمرَ إذا كانتْ فيهِ الفاءُ أو الواوُ؛ مثلَ قولهِ: {واسْأَلِ الْقَرْيَةَ الّتِي كُنَّا فِيهَا}[[48]](#footnote-48) ، ومثلَ قولهِ: {فاسْأَلِ الّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ} [[49]](#footnote-49) ، ولستُ أشتهى ذلكَ؛ لأنَّها لو كانتْ مهموزةً لكُتبتْ فيها الألف كما كتبُوها في قولهِ: {فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً} [[50]](#footnote-50) , {واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً} [[51]](#footnote-51) بالألف". [[52]](#footnote-52)

 وفي موضعٍ آخرَ يذكر ما يجوزُ في العربيَّةِ في تخفيفِ الهمزِ في (الرؤيا) ونحوها ، و لكنَّهُ يلزمُ ما يوافقُ الرَّسمَ ، و لا يعدوهُ ، قالَ:" وإذا تُرِكتِ الهمزةُ من (الرُؤْيا) قالوا:(الرُّويَا) طلبًا للهمزةِ. وإذا كانَ مِن شأنِهم تحويلُ الهمزةِ قالوا: (لا تقصصْ رُيّاكَ ) في الكلامِ، فأمّا في القرآن فلا يجوزُ لمخالفةِ الكتابِ ". [[53]](#footnote-53)

 وقالَ عندَ قولِهِ تعالى:{إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [[54]](#footnote-54) : " وقرأَ أَبو عمرٍو:{إنَّ هَذَيْنِ لَساحِرَان}، واحتجَّ أَنَّهُ بلغَـهُ عنْ بعضِ أَصحابِ محمدٍ صَلَّى الله عَليهِ وسَلَّم أنَّهُ قالَ: إنَّ في المصحفِ لَحْنًا وستقيمُهُ العربُ .

 قالَ الفرّاءُ: ولستُ أشتهي على أنْ أخالفَ الكتابَ ...، فقراءتُنا بتشديدِ (إنّ) وبالألفِ على جهتينِ:

 إحداهما : على لغةِ بنى الحارثِ بنِ كعبٍ : يجعلونَ الاثنينِ في رفعِهما، ونصبِهما، وَخفضِهما بالألِفِ ،وأنشدني رجلٌ من الأَسْدِ عنهم. يريدُ بنى الحارثِ:

فأَطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو يرى \* مَسَاغًا لِناباهُ الشُّجاعُ لصَمَّما

قال: وما رأيتُ أفصحَ منْ هذا الأسْدىِّ .

 والوجهُ الآخرُ أنْ تقولَ: وجدتُ الألفَ من (هذا) دِعامةً وليستْ بلامِ فعلٍ، فلمَّا ثنَيَّتُ زدتُ عليهَا نونًا ثمّ تركتُ الألفَ ثابتةً على حالِها لا تزولُ على كلِّ حالٍ؛ كما قالتِ العربُ (الَّذي) ثم زادوا نونًا تدلُّ عَلَى الجِمَاع، فقالوا: (الَّذينَ) في رفعِهم، ونصبِهم، وخفضِهم، كما تركوا (هذان) في رفعهِ، ونصبهِ، وخفضهِ" . [[55]](#footnote-55)

 ويقدِّمُ وجهًا إعرابيًّا على غيرهِ لاتفاقِهِ مع الرسمِ فقد قالَ عندَ قولهِ تعالى:{مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ} [[56]](#footnote-56) :" الوجهُ الرَّفعُ في القنوان؛ لأنَّ المعنى: ومنَ النَّخلِ قِنوانُهُ دانيةٌ. ولو نصبَ: وأخرجَ منَ النَّخلِ من طلعِها قنوانًا دانيةً لجاز في الكلام، ولا يقرأُ بها لمكانِ الكتابِ " . [[57]](#footnote-57)

 ونراهُ يكرِّرُ تمسُّكَهُ باتباعِ رسمِ المصحفِ في الموضعِ الواحدِ قالَ:" وقولُهُ: {فَمَا آتَانِ اللَّهُ} [[58]](#footnote-58) ولم يقل {فما آتانِيَ الله} ؛ لأنها محذوفةُ اليَاء من الكتاب. فمَنْ كانَ ممّن يَسْتجيزُ الزيادَةَ في القرآنِ. من الياءِ والواوِ اللاتي يُحذفنَ مثلَ قولِهِ:{وَيَدْعُ الإنْسَان بالشَّرِّ} [[59]](#footnote-59) فيثبتُ الواو وليستْ في المصحفِ، أو يقولُ: (المنادي) للمنَادِ جَاز له أنْ يقولَ في {أتمدُّونَنِ} بإثبات اليَاءِ، وجازَ لهُ أنْ يُحّركَها إلى النصبِ كما قيلَ: {وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ} [[60]](#footnote-60) فكذلك يجوزُ {فَمَا آتانِيَ الله}، ولستُ أشتهي ذلكَ ولا آخذ بهِ. اتِّباعُ المصحفِ إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العربِ وقراءةِ القرّاءِ أحَبُّ إليَّ من خلافهِ. وقد كانَ أبو عَمْرٍو يقرأ: (إنَّ هَذَيْنِ لسَاحِرَان)، ولستُ أجترئُ على ذلكَ، وقرأَ: {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ} [[61]](#footnote-61) فزادَ واوًا في الكتابِ. ولسْتُ أَسْتحبُّ ذلكَ " . [[62]](#footnote-62)

 " وقوله: {وَأَطَعْنَا الرَّسُولاَ} [[63]](#footnote-63) يوقف عليها بالألِف. وكذلكَ {فأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ} [[64]](#footnote-64) و {الظُّنُونَا} يوقف على الألف؛ لأنها مثبتة فيهِنّ، وهى مع آيات بالألف، ورأيتها في مصَاحفِ عبدِالله بغير ألف.وكانَ حمزةُ والأعمشُ يقفانِ عَلَى هؤلاءِ الأحرفِ بغيرِ ألفٍ فيهنَّ. وأهلُ الحجازِ يقفونَ بالألفِ. وقولُهم أحبُّ إلينا؛ لاتِّباع الكِتابِ ". [[65]](#footnote-65)

 ولشدَّةِ تمسُّكهِ بالرَّسمِ يعلِّلُ لقبولِهِ بعضَ القراءاتِ التي يخالفُ ظاهرها الرَّسمَ بأنَّ تلك المخالفةُ لا يضرُّ مثلُها، فقد ذكرَ قولَهُ تعالى:{لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأََكُنْ}، فقالَ:" رددت {وأَكُنْ} على موضع الفاء؛ لأنها في محلِّ جزمٍ؛ إذ كان الفعلُ إذا وقعَ موقعَها بغيرِ الفاءِ جُزمَ. والنَّصبُ على أنْ تردَّهُ على ما بعدَها، فتقولَ: "وأكونَ" وهي في قراءةِ عبدِالله بنِ مسعودٍ (وأكونَ) بالواو، وقد قرأَ بها بعضُ القُرّاءِ. قالَ: وأرى ذلك صوابًا؛ لأنَّ الواوَ ربما حُذفتْ منَ الكتَابِ وهي ترادُ؛ لكثرةِ ما تُنْقَص وتُزادُ في الكلامِ "

 ثمَّ نظَّرَ لذلكَ بقولِهِ :" ألا ترى أنَّهم يكتبونَ (الرَّحمن، وسُلَيمن)بطرحِ الألفِ والقراءةُ بإثباتها؛ فلهذا جازتْ. وقد أُسقطتِ الواوُ من قولهِ: {سَنَدْعُ الزَّبانِيةَ}[[66]](#footnote-66) ، ومن قولِهِ: {وَيَدْعُ الإِنْسانُ بالشّرِّ} الآية، والقراءةُ على نيَّةِ إثباتِ الواوِ. وأسقطوا من (الأَيكةِ) ألِفين فكتبوها في موضعٍ (ليكة)، وهي في موضعٍ آخرَ (الأَيْكة)، والقُرَّاءُ على التَّمامِ، فهذا شاهدٌ على جوازِ (وأكونَ من الصَّالِحينَ)".[[67]](#footnote-67)

 وهو حينَ يجيزُ ما لا يوافقُ الرَّسمَ فإنَّهُ إنَّما يجيزُهُ عربيَّةَ لا قراءةً كما توهَّمَ بعضُ منْ لا فقهَ لهُ ، وانظر لهُ يقولُ : " وقوله: {لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ...}[[68]](#footnote-68) ، و(لا يَفتَّح وتُفَتَّح). وإنَّما يجوزُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ في الجمعِ؛ لأنَّهُ يقعُ عليهِ التَّأنيثُ فيجوزُ فيهِ الوجهانِ؛ كما قالَ: {يومَ تَشْهَدُ عَلَيْهمْ أَلْسِنَتُهُمْ}[[69]](#footnote-69) و(يشهدُ) فمن ذكَّرِ قالَ: واحدُ الألسنةِ ذَكَرٌ فأبني على الواحدِ إذ كانَ الفعلُ يتوحَّدُ إذا تقدَّم الأسماءَ المجموعةَ، كما تقولُ: ذهب القوم.

 وربما آثرتِ القُرَّاءُ أحدَ الوجهينِ، أو يأتي ذلكَ في الكتابِ بوجهٍ فيرى من لا يعلمُ أنَّهُ لا يجوزُ غيرهُ وهو جائزٌ. ومما آثروا منَ التَّأنيثِ قولُهُ: {يَوْمَ تَبْيَضُ وُجوهٌ وتَسْوَدُّ وُجوهٌ}[[70]](#footnote-70) فآثروا التَّأنيثَ. ومما آثروا فيهِ التَّذكيرَ قولُهُ: {لَنْ يَنالَ الله لحومُها ولا دِماؤها}[[71]](#footnote-71) والذي أتى في الكتابِ بأحدِ الوجهينِ قولُهُ: {فُتِحَتْ أَبْوابُها}[[72]](#footnote-72) ولو أتى بالتَّذكيرِ كانَ صوابًا ".[[73]](#footnote-73)

 وذكرَ في موضعٍ آخرَ ما يدلُّ بوضوحٍ على كراهيتِهِ القراءةَ بما يجوزُ في العربيَّةِ وإنْ كانَ وجهًا جيدًا ؛ لأنَّهُ لمْ يُقرأْ بهِ، فقالَ: "{يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ}[[74]](#footnote-74)، ووجهٌ آخَرُ لم يُقرأْ به. وذلك أَنْ تكسرَ اللامَ في (لمن) وتريدُ يدعو إلى مَنْ ضَرُّه أقربُ من نفعهِ، فتكونَ اللام بمنزلة (إلى) ...، ولولا كراهيةُ خلافِ الآثارِ والاجتماعِ لكانَ وَجْهًا جَيّدًا منَ القراءةِ".[[75]](#footnote-75)

 وجاء في موضعٍ آخر : "وأمَّا قولهُ:{فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ}[[76]](#footnote-76) ... فالقرَّاءُ على نصبِ ذلكَ كلِّهِ بالتبرئةِ إلا مجاهدًا فإنَّهُ رفعَ (الرَّفثَ والفسوقَ) ونصبَ (الجدالَ). وكلُّ ذلكَ جائزٌ ...، ولو نصبَ (الفسوقَ والجدالَ) بالنونِ لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأنَّ العربَ إذا بدأتْ بالتبرئةِ فنصبوها لم تنصبْ بنونٍ، فإذا عطفوا عليها بـ "لا" كانَ فيها وجهانِ، إنْ شئتَ جعلتَ "لا" معلَّقةً يجوزُ حذفُها فنصبتَ على هذه النِّيَّةِ بالنُّونِ؛ لأنَّ "لا" في معنى صِلةٍ، وإنْ نويتَ بها الابتداءَ كانتْ كصاحبتِها، ولم تكنْ معلَّقةً فتنصبَ بلا نونٍ ". [[77]](#footnote-77)

 وزمامُ ذلكَ وهو صريحٌ فيما نحنُ فيهِ قولُهُ:" والقرّاء لا تقرأُ بكلِّ ما يجوزُ في العربيَّةِ، فلا يقْبُحَنَّ عندكَ تشنيعُ مشنِّعٍ ممَّا لم يقرأهُ القرّاءُ ممَّا يجوزُ". [[78]](#footnote-78)

 وأما موافقةُ العربيَّةَ فميدانهُ الذي جرى فيهِ ، فقد اعتمدَ على علمِهِ الواسعِ بالعربيةِ و أساليبِها في موقفهِ من القراءات احتجاجًا وتوجيهًا، أو اختيارًا وترجيحًا ، أو رفضًا وردًّا وتوهيمًا، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ كثيرةٌ .

 قالَ : "وقوله:{فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ...}[[79]](#footnote-79)، فـ {آدَمُ} مرفوعٌ و{الكلمات} في موضع نصب. وقد قرأَ بعضُ القرّاءِ: {فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ}، فجعلَ الفعلَ للكلمات، والمعنى - والله أعلم – واحدٌ ؛ لأن ما لقيَك فقد لقيتَهُ، وما نالكَ فقد نلتَهُ. وفي قراءتنا:{لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمين}[[80]](#footnote-80)، وفي حرف عبدِ الله : {لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ}". [[81]](#footnote-81)

 ونراه يختار في التوجيهِ أحسنَ المذاهبَ في العربيَّةِ ، فيحملُ الآيةَ على المشهورِ من كلامِ العربِ، قالَ:"وقولُهُ:{وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ}[[82]](#footnote-82) قال المفسّرونَ مَعْناه:وإنا لعلى هدىً وأنتم في ضَلالٍ مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم. وكذلك هو في المعْنى. غير أن العربيّة عَلَى غَير ذلكَ: لا تكون (أو) بمنزلة الواو. ولكنها تكون في الأمر المفوَّض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذَ ثلاثةً. وفى قَولِ من لا يبصر العربيَّة ويجعَل (أو) بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة؛ لأنه في قولهم بمنزلة قولك: خذ درهماً واثنين. والمعنى في قوله {وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ}: إنَا لَضالونَ أو مهتدونَ، وإنكم أيضاً لضالون أو مهتدون، وهو يعلم أن رَسُوله المهتدِى وأن غيره الضَّال: الضالون. فأنت تقول في الكلام للرجل: إن أحدنا لكاذب فكذّبته تكذيباً غير مَكشوف. وهو في القرآن وفى كلام العرب كثير: أن يوجّه الكلام إلى أحسن مذاهبه إذا عُرف".[[83]](#footnote-83)

 وقوله {وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ}[[84]](#footnote-84) تقرأ بالكسر. والنصب فيها أجود في العربيّة فمن فتح (أنّ) أوقع النداء عليها؛ كأنه قال: نادَوه بذلك أن الله يبشرك. ومن كسر قال: النداء في مذهب القول، والقولُ حكاية. فاكسر إنّ بمعنى الحكاية ". [[85]](#footnote-85)

 "وقولهُ: {لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ...}[[86]](#footnote-86) قرأها حمزةُ (لا يَحْسبنَّ) بالياءِ هَا هُنَا. وموضعُ (الَّذينَ) رفعٌ. وهو قليلٌ أنْ تُعطّلَ (أظنّ) من الوقوعِ على (أنَّ) أو على اثنين سِوَى مَرْفوعِها.وهو ضعيفٌ في العربيةِ. والوجهُ أنْ تُقرأَ بالتَّاءِ؛ لكونِ الفعلِ واقعًا على (الَّذينَ) وَعَلى (معجزينَ)، كذلكَ قرأَ حمزةُ في الأنفال: {ولا يحسبن الَّذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا}[[87]](#footnote-87) ". [[88]](#footnote-88)

 ونراهُ كثيرًا ما يستدلُّ على ترجيحِ وجهٍ من أوجهِ الإعرابِ بقراءةِ عبدِالله " وقوله: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ...}[[89]](#footnote-89) رَفْعٌ مردودٌ على (الله) تباركَ وتعالى، وقد خفضَها بعضُ أهلِ المدينةِ. يريدُ "في ظُلَلٍٍ مِن الغمامِ وفى الملائكةِ". والرَّفعُ أجودُ؛ لأنَّها في قراءةِ عبدِ الله "هل ينظرونَ إِلا أنْ يأتيهم الله والملائكةُ في ظُلَلٍ منَ الغمامِ". [[90]](#footnote-90)

**الخاتمة**

1ـ إنَّ أقوى أدلَّةِ الاحتجاج للعربيَّةِ السماعُ ، و قد أجمعَ علماؤها على أنَّ أقوى أنواعِ السماعِ القرآنُ وما قُرِئَ بهِ .

2ـ ينبغي أنْ يُحاكمَ علماءُ كلِّ علمٍ إلى أصولِ علمِهم التي اعتمدوها واحتكمو ا إليها في الاستنباطِ وإلا فسدت الأحكامُ وبطلَ الاستدلالُ .

3ـ إنَّ شروط صحة القراءةِ التي نصَّ عليها العلماءُ فيما بعدُ يمكنُ تلمُّسُها من فعلِ النبيِّ صلى الله عليهِ وسلَّمَ ، وصحابتِهِ رضوان الله عليهم أجمعين .

4ـ إنَّ علماء القراءات ومن لهم صلةٌ بها كانوا يترسمون تلك الشروط وإن لم يصرحوا بها .

5ـ إنَّ الفرَّاءَ من أوائلِ من صرَّحَ بشروطِ قوَّة القراءةِ وتقديمِها على غيرِها من أوجهِ القراءات المختلفةِ ، وقد احتكمَ إليها في التوجيهِ و الترجيحِ والاختيارِ بين القراءاتِ والاحتجاجِ بها في العربيَّةِ .

**فهرس المصادر والمراجع**

* الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت : مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار الباز ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط 1، 1417هـ – 1996م .
* الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، ت : د/ عبدالعزيز الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1405هـ – 1985م.
* الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، قدم له : د/ أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، ط 1 ، 1988م.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1406هـ – 1986م.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط 2 ، 1399هـ – 1979م.
* تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ، حيدر أباد الهند 1325هـ .
* الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1413هـ – 1983م.
* سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1405هـ – 1985م.
* طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ت : محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط 2 .
* الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1403هـ – 1983م.
* كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ت: الدكتور /شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
* معاني القرآن ليحيى بن زياد الفرّاء ، ت : أحمد يوسف نجاتي ، و محمد عليّ النّجار ، دار السرور ، بلا طبعة و لا تاريخ .
* المقتضب ، لأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد ، ت : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تأريخ .
* ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، ت: علي البجاوي ـ القاهرة 1963م .
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن الأنباري ، ت : د/ إبراهيم السامرائي .
* النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، أشرف على تصحيحه: علي بن محمد الضباع ، دار الكتاب العربي ، لاطبعة ولا تأريخ .

1. ينظر : الخصائص 1/ 125 . [↑](#footnote-ref-1)
2. ينظر : معاني الفراء 1/ 14 . [↑](#footnote-ref-2)
3. ينظر : الأصول في النحو لابن السراج 3/ 478 . [↑](#footnote-ref-3)
4. ينظر : الاقتراح للسيوطي 21 . [↑](#footnote-ref-4)
5. سورة القمر / 49 . [↑](#footnote-ref-5)
6. سورة فصلت / 17 . [↑](#footnote-ref-6)
7. ينظر : الكتاب 1 / 148 . [↑](#footnote-ref-7)
8. سورة الأعراف / 20 . [↑](#footnote-ref-8)
9. ينظر : 1/ 95 . [↑](#footnote-ref-9)
10. ينظر : النشر في القراءات العشر 1/ 14 ـ 15 . [↑](#footnote-ref-10)
11. ينظر : تهذيب التهذيب 2/ 345 . [↑](#footnote-ref-11)
12. ينظر : ميزان الاعتدال 1/558 . [↑](#footnote-ref-12)
13. ينظر : سير أعلام النبلاء 5/ 260 ، و 11/ 543 . [↑](#footnote-ref-13)
14. سورة الأنعام 137 . [↑](#footnote-ref-14)
15. ينظر : النشر في القراءات العشر 2/ 264 . [↑](#footnote-ref-15)
16. سورة البقرة / 117 . [↑](#footnote-ref-16)
17. ينظر : السبعة لابن مجاهد 168 ـ 169 . [↑](#footnote-ref-17)
18. سورة آل عمران / 49 . [↑](#footnote-ref-18)
19. ينظر : السبعة لابن مجاهد 206 ـ 207 . [↑](#footnote-ref-19)
20. ينظر في ترجمته : طبقات النحويين و اللغويين 131 ـ 133، ونزهة الألباء 81 ـ 84 ، وإنباه الرواة 4/ 6ـ 23 ، وبغية الوعاة 2/ 333 ، وإشارة التعيين 379 . [↑](#footnote-ref-20)
21. ينظر : النشر في القراءات العشر 1 / 9 . [↑](#footnote-ref-21)
22. ينظر : المصدر السابق 1/ 10 ـ 13 . [↑](#footnote-ref-22)
23. ينظر : معاني الفراء 2/ 293 . [↑](#footnote-ref-23)
24. سورة المؤمنون / 60 . [↑](#footnote-ref-24)
25. ينظر : معاني الفراء 2/ 238 . [↑](#footnote-ref-25)
26. سورة آل عمران / 91 . [↑](#footnote-ref-26)
27. سورة المائدة / 95 . [↑](#footnote-ref-27)
28. ينظر : معاني الفراء 1/ 225 . [↑](#footnote-ref-28)
29. سورة الحشر / 2 . [↑](#footnote-ref-29)
30. ينظر : معاني الفراء 3/ 143 . [↑](#footnote-ref-30)
31. سورة ص / 58 . [↑](#footnote-ref-31)
32. ينظر : معاني الفراء 2/ 410ـ 411 . [↑](#footnote-ref-32)
33. سورة الأعلى / 3 . [↑](#footnote-ref-33)
34. ينظر : معاني الفراء 3/ 256 . [↑](#footnote-ref-34)
35. سورة الأحزاب / 73 . [↑](#footnote-ref-35)
36. سورة الحج / 5 . [↑](#footnote-ref-36)
37. ينظر : معاني الفراء 2/ 351 . [↑](#footnote-ref-37)
38. سورة البقرة / 191 . [↑](#footnote-ref-38)
39. ينظر : معاني الفراء 1/ 116 . [↑](#footnote-ref-39)
40. سورة يونس / 22 . [↑](#footnote-ref-40)
41. ينظر : معاني الفراء 1/ 460 . [↑](#footnote-ref-41)
42. سورة البقرة / 61 . [↑](#footnote-ref-42)
43. سورة يوسف / 99 . [↑](#footnote-ref-43)
44. ينظر : معاني الفراء 1/ 42ـ 43 . [↑](#footnote-ref-44)
45. سورة النحل / 5 . [↑](#footnote-ref-45)
46. ينظر : معاني الفراء 2/ 96 . [↑](#footnote-ref-46)
47. سورة البقرة / 211 . [↑](#footnote-ref-47)
48. سورة يوسف / 82 . [↑](#footnote-ref-48)
49. سورة يونس / 94 . [↑](#footnote-ref-49)
50. سورة طه / 77 . [↑](#footnote-ref-50)
51. سورة الكهف / 32 ، و يس / 13 . [↑](#footnote-ref-51)
52. ينظر : معاني الفراء 1/ 124ـ 125 . [↑](#footnote-ref-52)
53. ينظر : المصدر السابق 2/ 35 . [↑](#footnote-ref-53)
54. سورة طه / 63 . [↑](#footnote-ref-54)
55. ينظر : معاني الفراء 2/ 183ـ 184 . [↑](#footnote-ref-55)
56. سورة الأنعام / 99 . [↑](#footnote-ref-56)
57. ينظر : معاني الفراء 1/ 347 . [↑](#footnote-ref-57)
58. سورة النمل / 36 . [↑](#footnote-ref-58)
59. سورة الإسراء / 11 . [↑](#footnote-ref-59)
60. سورة يس / 22 . [↑](#footnote-ref-60)
61. سورة المنافقون / 10 . [↑](#footnote-ref-61)
62. ينظر : معاني الفراء 2/ 292 ـ 293 . [↑](#footnote-ref-62)
63. سورة الأحزاب / 66 . [↑](#footnote-ref-63)
64. سورة الأحزاب / 67 . [↑](#footnote-ref-64)
65. ينظر : معاني الفراء 2/ 350 . [↑](#footnote-ref-65)
66. سورة العلق / 18 . [↑](#footnote-ref-66)
67. ينظر : معاني الفراء 1/ 87 ـ 88 . . [↑](#footnote-ref-67)
68. سورة الأعراف / 40 . [↑](#footnote-ref-68)
69. سورة النور / 24 . [↑](#footnote-ref-69)
70. سورة آل عمران / 106 . [↑](#footnote-ref-70)
71. سورة الحج / 37 . [↑](#footnote-ref-71)
72. سورة الزمر / 71 . [↑](#footnote-ref-72)
73. ينظر : معاني الفراء 1/ 378ـ 379 . [↑](#footnote-ref-73)
74. سورة الحج / 13 . [↑](#footnote-ref-74)
75. ينظر : معاني الفراء 2/ 217ـ 218 . [↑](#footnote-ref-75)
76. سورة البقرة / 197 . [↑](#footnote-ref-76)
77. ينظر : معاني الفراء 1/ 120 . [↑](#footnote-ref-77)
78. ينظر : المصدر السابق 1/ 245 . [↑](#footnote-ref-78)
79. سورة البقرة / 37 . [↑](#footnote-ref-79)
80. سورة البقرة / 124 . [↑](#footnote-ref-80)
81. ينظر : معاني الفراء 1/ 28 . [↑](#footnote-ref-81)
82. سورة سبأ / 24 . [↑](#footnote-ref-82)
83. ينظر : معاني الفراء 2/ 362 . [↑](#footnote-ref-83)
84. سورة آل عمران / 39 . [↑](#footnote-ref-84)
85. ينظر : معاني الفراء 1/ 210 . [↑](#footnote-ref-85)
86. سورة آل عمران / 178 . [↑](#footnote-ref-86)
87. الآية/ 59 . [↑](#footnote-ref-87)
88. ينظر : معاني الفراء 2/ 259 . [↑](#footnote-ref-88)
89. سورة البقرة / 210 . [↑](#footnote-ref-89)
90. ينظر : معاني الفراء 1/ 124 . [↑](#footnote-ref-90)